مجلة التربوي

مجلة علمية محكمة تصدر عن كلية التربية

جامعة المرقب

العدد الثالث عشر
يوليو 2018م

هيئـــــــة التحريـــر

رئيس التحرير: د. عطية رمضان الكيلاني
مدير التحرير: د. عـــلـــي أحـــمـــد ميـــلاد
سكرتير المجلة: م. عبد السلام صالح بالحاج

المجلة ترحب بما يرد عليها من أبحاث وعلى استعداد لنشرها بعد التحكيم .
المجلة تحترم كل الاحترام آراء المحكمين وتعمل بمقتضاها .
كافة الآراء والأفكار المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ولا تتحمل المجلة تبعاتها .
يتحمل الباحث مسؤولية الأمانة العلمية وهو المسؤول عما ينشر له .
البحوث المقدمة للنشر لا ترد لأصحابها نشرت أو لم تنشر .
حقوق الطبع محفوظة للكلية .

بحوث العدد

- معالم منهج الإمام مالك في الاستدلال بأقوال الصحابة
- أثر الخلوة الصحيحة بالمعقود عليها
- اختلاف الصيغ الصرفية في القراءات القرآنية الواردة في معجم تاج العـروس وأثره في المعنى
- اختلاف النحاة حول معنى (رُبَّ) وحرفيته
- الإبداع البياني في المثل القرآني (نماذج مختارة)
- كتاب "إبراهيم رحومة الصاري 1918- 1972 ترجمته ونتاجه الأدبي" عرض ونقد
- جهود الهادي الدالي في تحقيق مخطوط (السعادة الأبدية في التعريف بعلماء تنبكت البهية)
- المقومات الطبيعية للسياحة ودورها في التنمية المحلية المستدامة في منطقة الخمس
- مقومات السياحة التاريخية والاثرية في شمال شرق ليبيا
- قراءة في نتائج مركز أورام مدينة مصراتة خلال الأعوام من 2013 وحتى 2015
- دور الأسرة في ترسيخ القيم الأخلاقية لذى الأطفال بمرحلة الطفولة المتأخرة
- علاقة الأخلاق بالسياسة عند الفارابي
- جرائم العنف في المجتمع الليبي
- انعكاسات غياب الأمن على التنمية في المجتمع الليبي بعد ثورة السابع عشر من فبراير (2011م)
- الصمود النفسي وعلاقته بأساليب مواجهة الضغوط (النفسية – الاجتماعية) لدى بعض من أمهات أطفال التوحد المترددات على مركز المقريف للتوحد بمدينة الخمس
- إضافة قيد وتاثير المعاملات cj,aij
- Comparitive Study of Vector Space Model Techniques in Information Retrieva for Arabic Language
- Electrodeposition of semiconductors CuInTe2, Thin film solar cells
- Further Proof on Fuzzy Sequences on Metric Spaces
- The weibull distribution as mixture of exponential distributions
- Expressive Treatment of Post-Traumatic Stress Disorder (PTSD) in Sexually Abused Children
- English Students' Attitudes towards Studying English Poetry

- Vocabulary knowledge and English reading obstacles faced by Libyan Undergraduate students at Elmergib University
- Difficulties Encountered by some Libyan Third – Year Secondary School Students in Forming and Using English Future Tenses
- An Acoustic Study of Voice On Investigating the difference between the effects of inductive and deductive approach in teaching grammar for sixth grade students in Anahda primary School
- Using Data Mining techniques in tracking the students' behavior in the asynchronous e-learning systems

مفتاح ميلاد الهيف
كلية التربية – جامعة المرقب

المقـــــــدمة:

تعد الجريمة ظاهرة لا تكاد تخلوا منها أمة من الامم او جيل من الاجيال أو دولة من الدول المتقدمة منها أو المتخلفة وإن اختلفت أسباب حدوث هذه الجرائم منذ بداية الخليقة حتى وقتنا هذا، الأمر الدي دفع بالعديد من الباحثين والمهتمين في العلوم الاجتماعية الى القيام بالعديد من الأبحاث العلمية بالاستعانة بالنظريات العلمية ذات العلاقة بالجريمة محاولة منهم للحد من هذه الظاهرة ،والاسهامات في تحقيق أمن واستقرار المجتمعات الإنسانية ، والاستفادة من الطاقات البشرية، وخاصة فئة الشباب التي تعد من أكثر الفئات الممارسة للجريمة، وتوجيهها لخدمة المجتمع ، واستغلال الأموال التي تنفق في مكافحة الجريمة في التنمية والتطوير، ويمكن تحقيق ذلك في الدول التي تنعم بالاستقرار السياسي، امّا الدول التي تعاني من التجاذبات السياسية والصراعات المسلحة على السلطة والمال، فإن جرائم العنف قد أصبحت من أكبر المخاطر التي تهدد حياة الأفراد وأمنهم على أرواحهم وأبنائهم وعرضهم وأموالهم واستقرارهم في ديارهم، وخاصة في الدول التي شهدت تحولات سياسية، مثل: ليبيا التي أضحت مكانٌا تمارس فيه الجريمة بمختلف أنواعها وصورها، في غياب القوة الشرعية للدولة المتمثلة في الجيش والشرطة والقضاء، مع انتشار السلاح ، وقد شكل هذا الوضع ، واقعاً يسوده القلق والخوف على الحياة عامة.

ويسعى الباحث من طرحه لهذه الظاهرة، الى التعريف بمخاطر هذه الظاهرة والبحث عن الأسباب المؤدية اليها .

تحديد مشكلة البحث:

لقد كان لأنهيار المنظومة الامنية في ليبيا بعد سقوط النظام السابق سنة 2011م دوراً كبير في تفشي الجريمة بصفة عامة وجرائم العنف بصفة خاصة في داخل المدن الليبية وخارجها، وفي الطرقات العامة و المناطق الريفية ، ولا أبالغ إن قلت لا تمر ساعة في ليبيا دون حدوث جريمة عنف، جريمة قتل أو سطو مسلح على مال او حالة خطف او هتك عرض ((اغتصاب)) أو سطو على سيارة ، وما كثرها، حتى بات من يملك سيارة حديثة حياته مهددة ولو كانت داخل منزله وما بالك وهو يقودها، وقد اصبحت هذه الظاهرة تشكل خطرا حقيقياً على السلم الاجتماعي برمته.

وتتحدد مشكلة البحث في ((جرائم العنف في المجتمع الليبي)) .

أهمية البحث :

تكمن اهمية هذا البحث في التعريف بمخاطر جرائم العنف على الفرد والمجتمع، والاسباب المؤدية اليها، وسبل مواجهتها.

تساؤلات البحث:

يطرح الباحث مجموعة من التساؤلات متمثلة فيما يأتي:

هل تعاطي المخدرات وراء جرائم العنف في المجتمع الليبي؟

هل ضعف الضوابط الرسمية وغير الرسمية وراء جرائم العنف في المجتمع الليبي؟

هل المشاهدات العنيفة عبرالفضائيات والشارع تعد من مسببات جرائم العنف في المجتمع الليبي؟

هل انتشار التشكيلات المسلحة وانخراط العديد من المجرمين فيها لحماية انفسهم من الملاحقات القانونية وإفلاتهم من العقاب، يسهم في جرائم العنف في المجتمع الليبي ؟

اهداف البحث :

يهدف هذا البحث الى معرفة الآتي:

مدي تأثير تعاطي المخدرات وراء ارتكاب جرائم العنف في المجتمع الليبي.

مدى تأثير ضعف الضوابط الرسمية وغير الرسمية، وراء ارتكاب جرائم العنف في المجتمع الليبي.

المشاهدات العنيفة عبر الفضائيات والشارع تعد من مسببات تفشي جرائم العنف في المجتمع الليبي .

كما يهدف البحث الى معرفة مدى تأثير انتشار التشكيلات المسلحة وانخراط العديد من المجرمين فيها لحماية انفسهم من الملاحقات القانونية وافلاتهم من العقاب، وأثر ذلك على ارتكاب جرائم العنف في المجتمع الليبي .

مفاهيم البحث:

تحديد مفهوم جرائم العنف: عرف العوجي جرائم العنف بأنها((جرائم تقع على الانسان بواسطة أفعال تتصف بالشدة والقسوة بغية إلحاق الأذى بنفسه أو بماله أو بذويه))

وعرفت المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة – جرائم العنف بانها ((الجرائم التي يصاحبها استعمال غير قانوني لوسائل القسر المادي أو ابتغاء غايات شخصية أو اجتماعية أو سياسية ،ومن أمثالها جرائم القتل والاغتصاب والخطف والسطو المسلح وقطع

الطريق وهتك العرض بالقوة أو التهديد والسرقة بالإكراه والتخريب والشغب الاجتماعي والاغتيال[1].

تعريف الجريمة في الشريعة الإسلامية :

أصل كلمة جريمة من جَرَمَ بمعنى كسب وقطع , ويظهر كما ذكر المرحوم الشيخ محمد أبو زهرة أن الكلمة استعملت قديماً لكسب المكروه غير المستحسن , فكلمة جرم يراد بها الحمل على فعل حملاً آثماً، فقوله تعالى {يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ } [المائدة: 8]. أي لا يحملنكم حملاً آثماً بُغْضُكم لقوم على ألا تعدلوا معهم.[2]

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى :الدراسة التي قام بها السيد عوض بعنوان بعض مظاهر جرائم العنف والملكية ، معتمد على تحليل البيانات المعروضة في تقارير الأمن العام عن الطلاب الذين هم في سن المسئولية الجنائية في جميع محافظات المجتمع المصري لسنتي 1989، 1999م.

وقد توصلت هذه الدراسة الى أن الطلاب لهم تمثيل عالٍ في ارتكاب جرائم العنف، حيث بلغت نسبتهم 5% من إجمالي مرتكبي جرائم العنف في مصر سنة 1999، وهى نسبة لا تفوق فقط نسبة تمثيل الطلاب في المجتمع بل تفوق أيضاً نسبة الطلاب مرتكبي جرائم العنف في عام 1989 الأمر الذى يوضح زيادة ميل الطلاب إلى ارتكاب جرائم العنف ، وتزايد هذا الميل عبر الزمن.

كما توصلت الدراسة الى أن ظروف التربية الأسرية التي نشئوا في ظلها، وتشربوا قيمها وعاداتها، قد أسهمت في انتشار جرائم العنف بين الطلاب، حيث أشارت عدة دراسات إلى أن الطفل الذى يعامل بوحشية وعنف في طفولته، قد يرتكب جرائم عنف في المراحل اللاحقة من حياته بهدف الانتقام. كما أن المؤسسة التربوية مثل المدرسة قد تكون مكانا مولِّدا للجنوح والانحراف ،عندما تحيط بالطالب واسرته ظروف مثل انخفاض المكانة الاجتماعية والاقتصادية لأسرة التلميذ، وانخفاض مستوى الذكاء لعدد كبير من التلاميذ، نقص الدافعية وضعف الأداء المدرسي، عدم الاستقرار العاطفي، والعيوب الشخصية، عدم توافق التعليم وموضوعاته مع احتياجات التلاميذ، كلها تسهم في تعلم وانتشار الجريمة بشكل عام وجرائم العنف خاصة.

[1])عباس ابو شامة عبد المحمود ، جرائم العنف وسبل مواجهتها في الدول العربية، ط1،الرياض: 2003، 22.
[2] ابراهيم عبد الرحمن الطنحيس ، دراسات في علم الاجتماع الجنائي،

كما توصلت الدراسة الى أن الحد من جرائم العنف ما يكمن في مواجهة العوامل المؤدية إليها وليست الآثار المترتبة عليها، حيث إن إيقاف سلوك العنف بالقوة وكفاءة السيطرة عليه في الظاهر دون علاج أسبابه وجذوره يؤدى إلى انفجاره بشكل مفاجئ من حين لآخر.

الدراسة الثانية: قامت بها لفته موسى حيث درست السلوك العدواني قبل وبعد الحصار على العراق، وأجرت هذه الدراسة على عينة بلغت 120 مفردة من طلاب التعليم الإعدادي بمدارس مدينة بغداد، وقامت هذه الدراسة على فرضية مفادها أن عدم الاستقرار الاقتصادي الناشئ عن الحصار المفروض على المجتمع العراقي قد أدى إلى حالات من القلق وعدم التوازن عند افراد المجتمع ، وهو ما جعلهم أكثر عدوانية منهم قبل الحصار، وتوصلت الدراسة الى وجود ارتفاع واضح في السلوك العدواني لدى هؤلاء الطلبة عما كان عليه قبل الحصار.

الدراسة الثالثة : دراسة جريسنت وآخرين (2000م) وهدفت هذه الدراسة إلى التنبؤ بجرائم العنف بين مدمني المخدرات ، وحاولت الدراسة معرفة ما إذا كانت قائمة شدة الادمان مفيدة جداً في التنبؤ بجرائم العنف بين مدمني المخدرات كما هدفت الدراسات إلى التعرف على العلاقة بين إدمان المخدرات وجرائم العنف ، وقد تكونت عينة الدراسة من 178 مفردة من الرجال مدمني المخدرات بلغ متوسط أعمارهم 30 عام.

وأشارت النتائج إلى أنّ قائمة شدة الادمان مفيدة في التنبؤ بجرائم العنف بين مدمني المخدرات إلى جانب بعض المتغيرات الديموغرافية والماضي الاجرامي ، واشارت النتائج الى أن عدد سنوات الاستخدام المعتاد للكوكايين ، والعمر الذي بدأ فيه المفحوص تعاطي الكوكايين أهم للسهمات في القدرة التنُبئية لمضاعفة شدة الإعاقة .[3]

الدراسة الرابعة: دراسة حسن مصطفى عبد العاطي :عن الاضطرابات النفسية في الطفولة والمراهقة سنة 2001م،والتي أظهرت وجود ارتباط بين تعاطي الخمور والمخدرات وجرائم العنف، حيث أشارت الدراسة إلى أن من كل اربعة جرائم قتل تتم واحدة منها تحت تأثير المخدر باعتبار أن المخدرات تزيل الضوابط وتضعف الوعي، ستنطلق سراح المشاعر الغريزية الكامنة في الإنسان على غيره ، حيث يلاحظ العديد من حالات اغتصاب الفتيات في مرحلة المراهقة وخاصة مع ارتفاع انتشار الادمان والمخدرات والمنشطات والانحرافات السلوكية بين الشباب ، بل الاخطر من ذلك ما يحدث من اغتصاب ووحشية نحو المحارم.

كما أوضحت المسوح القومية التي أجريت بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1979م أنّ 38% من مرتكبي الجريمة تم ارتكبوها وهم تحت تأثير المخدرات .

[3] زكريا بن يحي ،العنف في عالم متغير ،ط1،مكتبة فهد الوطنية للنشر، مكة المكرمة ، 2007م،217.

كما اكدت (بات كارولين) أن55% من نزيلات السجون اللاتي قابلتهن ،ارتكبن جرائمهن وهن في حالة سكر[4] .

النظريات المفسرة لجرائم العنف :

ساهمت النظريات العلمية في مختلف العلوم الإنسانية، الاقتصادية منها والنفسية والسياسية والاجتماعية وفي تفسيرها لظاهرة الجريمة ، محاولة منها للحد من هذه الظاهرة ، ويؤكد الباحث على قناعته التامة بتشابك العوامل وتعددها في حدوث الجريمة إلا أنّه يقتصر في عرضه على نظريات الجانب الاجتماعي فقط في هذ البحث، باعتبار أنها تمس الواقع السائد لهذه الظاهرة داخل مجتمع البحث .

أولا .نظرية الاختلاط التفاضلي:

يمثل هذه النظرية الأستاذ الامريكي أدوين سذر لاند Edwin sutherlan حيث كان أكثر دقة في تحديد كيفية حدوث الانتقال بالنسبة للسلوك الإجرامي بين نظريته الاجتماعية على فرضية جديدة سماها الاختلاط التفاضلي التي كرس جهده لدراستها على مدى ثلاثين سنة، ويحدد عبد الرحمن أبو توته أسس نظرية سذر لاند في الآتي:

إن السلوك الإجرامي سلوك مكتسب عن طريق التعلم من الغير، وتتم عملية التعلم بالاتصال المباشر بالأشخاص الآخرين سواَء بلغة التخاطب العادية أوعن طريق الإثارة أو التقليد، ويقر سذرلاند بالأثر المتفاوت للاختلاط بحسب تكراره وعمقه واسبقيته حيث إن أنماط السلوك المختلفة وكذلك المفاهيم والمواقف التي يتشبع بها الفرد في السنوات الأولى من عمره غالبا ما ترسخ لديه فيصبح ملتزما بها مدى حياته. وينتهي سذر لاند إلى أن الإنسان يصير مجرما عندما تتغلب الاتجاهات الدافعية للإجرام على العوامل المانعة ، وهو بذلك يشير إلى دور التنشئة الاجتماعية في تكوين اتجاهات وميول الشخص.[5]

ثانيا: نظرية الأنومي "اللامعيارية "في تفسير الجريمة: أن التغير الاجتماعي السريع يؤدي الى حدوث ارتباك في المؤسسات الاجتماعية مما ينجم عنه خلل في هذه المؤسسات حيث تعجز عن استيعاب القيم والمعايير الجديدة الناتجة عن التغير السريع، وعن تزويد الأفراد الذين تقوم تلك المؤسسات بتنشئتهم بالقيم والمعايير المناسبة التي تواكب التغيرات الجارية، مما ينتج عنه تفكك اجتماعي أو اختلال في القيم والمعايير أو ما يطلق عليه باللامعيارية، وعندما تسود اللامعيارية مجتمعاً ما ،فإن كثيراً من افراد ذلك المجتمع قد يعملون على تحقيق أهدافهم بكافة الوسائل ، حتى ولو كانت غير مشروعة ، وذلك لإختفاء الخط الفاصل بين القيم والمعايير الأصلية التي تحدد السبل المعيارية لبلوغ الغايات وبين القيم

[4] محمود سعد الخولي ،العنف المدرسي الاسباب وسبل المواجهة ،مكتبة الانجلو المصرية ،القاهرة :2008م ،40,
[5] حسين على الغول ،علم النفس الجنائي،مطبعة البردي، العاشر من رمضان القاهرة: 2008 م ،186.

والمعايير الجديدة التي تشجع الأفراد على بلوغ تلك الغايات بأية وسيلة، ويصبح المجتمع في هذه الحالة بيئة خصبة للممارسات الإنحرافية والإجرامية ، فتسوده جرائم السرقة والتسول والتشرد والادمان والبغاء والغش في المعاملات الاجتماعية العامة بين الأفراد.[6]

ثالثا .نظرية النوافذ المحطمة:The Broken Windows Theory .

نظرية النوافذ المحطمة هي نتاج فكر المُنظرين (واضعي النظريات) في علم الجريمة: جيمس ويلسون و جورج كيلنج سنة 1982م، هي نظرية تدرس تأثير إهمال العقاب لنشر الفوضى و التخريب على المناطق الحضرية و تشجيع الجرائم والسلوكيات المعادية للمجتمع. النظرية بسيطة للغاية، ويمكن تعريبها إلى أن الكبائر تبدأ بالصغائر، أو أن عظيم النار من مستصغَر الشرر، أو صغائر الأمور اذا تركت تقود لما هو أخطر .

يرى المنظّران أن الجريمة هي نتاج عدم الالتزام بالنظام و عدم الاكتراث بمعالجة الأمور في المجتمعات البشرية. إذا حطم أحدهم نافذة زجاجية في الطريق العام، وتُركت هذه النافذة دون تصليح، فسيبدأ المارة في الظن بأنه لا أحد يهتم، وبالتالي فلا يوجد أحد يتولى زمام الأمور، ومنه ، فستبدأ نوافذ أخرى تتحطم على ذات المنوال، وستبدأ الفوضى تعمّ البيت المقابل لهذه النافذة، ومنه إلى الشارع، ومنه إلى المجتمع كله.

لا تقتصر النظرية على النوافذ المحطمة، بل تشمل أيضاً السيارات المهجورة، ومراتع القمامة، والأركان المظلمة من الحواري والطرقات و رمي المخلفات و التهور في السياقة و مخالفة النظم.

فكل مشهد شائن يترك و يهمل يشجع الاخرين على تكراره، الجنح الصغير تصبح مألوفة و تتحول الى عادة و تقود لما هو أكبر.

جوهر النظرية مبني على علم النفس البشري الذي يقول أن الإنسان لديه حب الانضباط والالتزام بالقوانين والآداب العامة متى ما توفرت له البيئة المشجعة على ذلك ، وسرعان ما ينفك من هذا الالتزام متى ما رأى الانفلات من حوله ، و من اهم مظاهر هذه النظرية موضوع الفساد المالي والاداري، فعدم معاقبة المفسدين تجعل الفساد مألوفاً و تشجيع الآخرين و هكذا تنتشر الرشاوى و الاختلاسات و ابتزاز اموال الناس و المجتمع و سرقة الممتلكات . السكوت عن الفاعل يحفّز آخرين لذات الفعل ، فيسقط الاقتصاد، و ينهار المجتمع و لهذا شواهد في دول بأمريكيا اللاتينية و افريقيا كانت غنية، فسكتت عن الفساد المالي فاستشرى، وسقطت في هاوية الفقر والديون، وبعدها عمت الحرب، وأكلت الأخضر واليابس ، وخلقت وضع كارثي .

[6] عثمان على اميمن ،علم النفس الاجرامي ،دار الخمس للطباعة ،2005، 146.

ونخلص من ذلك الى دعوة المجتمع والشرطة الى الاهتمام بحالات الانفلات الأمن في مهدها ، ليتنامى الاحساس بالأمن، وبالتالي يتضاعف عدد الملتزمين بالقانون والنظام العام.[7]

الفصل الثاني : الإطار النظري.

مفهوم الجريمة:

" يكثر تداول الناس لكلمة "جريمة(crime) ويطلقونها على أنماط سلوكية عديدة ، ومتنوعة ورغم التباين في نماذج التصرفات التي توصف بأنها جرائم من قبل الناس بشكل عام، يبقى العامل المشترك بينها جميعا كونها تصرفات معادية للغير وضارة بالمجتمع ، ولا بد من الإشارة إلى اختلاف الباحثين والمتخصصين في تفسير الجريمة، مما أدى إلى عدم التوصل إلى تعريف موحد وشامل يمكن أن تتبناه كل المجتمعات. ويعود ذلك في الدرجة الأولى إلى ما تمتاز به الجريمة من نسبية وذلك إذا أخذنا بعين الاعتبار عوامل الزمان والمكان، ولكن هذا لا يمنع

من وجود مفاهيم تكاد تكون مشتركة فيما يتعلق بهذه الظاهرة التي شغلت أذهان الباحثين والناس العاديين على مر العصور، فعلماء الاجتماع يعرفون الجريمة على أنها جميع الأفعال والتصرفات التي فيها انتهاك وخروج عن قيم ونظم المجتمع، ولما كانت المجتمعات تختلف في عاداتها وتقاليدها وقيمها ونظمها، فإن الجريمة تختلف بالتالي من مجتمع لآخر، فعلماء الاجتماع ينظرون إلى الجريمة وتفسيراتها باعتبارها حقيقة اجتماعية تسبق الحقيقة القانونية، فالمعيار الاجتماعي هو الذي يحتم في كثير من الأحيان إصدار تشريعات قانونية لدعم ذلك المعيار، فأصحاب الاتجاه الاجتماعي في تفسير مفهوم الجريمة يرفضون حصر الجريمة بالمفهوم القانوني فقط، لأن مثل هذا الأمر يؤدي إلى عدم إدراك الجوانب للجريمة التي تعتبر ركنا أساسيا من أركانها، وفي هذا الصدد يؤكد علماء الاجتماع على أهمية الجوانب الاجتماعية والإنسانية للجريمة ولكن دون إهمال الجوانب القانونية.[8]

يعرف دور كايم الجريمة بأنها الفعل الذي يقع بالمخالفة للشعور الجماعي. أي أن الجريمة هي نتاج عدم تزود وتشبع الفرد بالقيم والقواعد الاجتماعية اللازمة لصيانة الجماعة والتي تتمخض عنها فكرة التضامن الاجتماعي . وعليه فإن الجريمة وفق هذا الاتجاه : هي كل فعل يخالف الشعور العام للجماعة.[9]

---

[7] محمد الامين البشير، تعزيز الجانب الاجتماعي ، في المدخل الأمني للوقاية من الانخراط التنظيمات الارهابية ،جامعة نايف، الرياض: 2012، 43.

[8] محمد توفيق محمد "الحاج حسن ،أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة النجاح الوطنية، نابلس: 2007م ،12 .
"

[9] عثمان علي اميمن ، علم النفس الجريمة ، مرجع سبق ذكره،19 .

أنواع الجريمة :

قسم قانون العقوبات الجرائم إلى الآتي:

أولاً :- الجناية :- تعد جرائم الجناية من أحد أخطر أنواع الجرائم على الإطلاق وهي في عقوبتها للمجرم تتراوح ما بين إعدامه أو الحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة أو السجن في بعض الأحيان .

ثانياً :- الجنحة :- و هي مجموعة الجرائم التي تأتي في المرتبة الثانية ، من حيث درجة الخطورة وعقابها يكون في الغالب السجن لمرتكبها لمدة (3) سنوات مع القيام بتغريمه غرامة مالية .

ثالثاً :- المخالفة :- تعد جريمة المخالفة من أبسط أشكال الجرائم وهي في الغالب تتراوح مدد العقوبة بها من يوم إلى عشرة أيام ويتم في أغلب الحالات فيها أن يقوم المخالف بدفع غرامة مالية يتم تحديدها على أساس طبيعة المخالفة التي قام بها ، و مدى ضررها الواقع .

أركان الجريمة:

هناك أركان أساسية للفعل إن توافرت يتم وصفه بالجريمة (Crime) درج الفقه الجزائي على ان يجعل للجريمة ثلاثة اركان هي:

الركن القانوني و هو النص على الجريمة وعقابها؛ أي أن ينص المشرع على ذكر الجريمة في قانون العقوبات و يجرمها و يحدد عقوبتها.

الركن المادي وهو الفعل الجرمي, او الواقعة الإجرامية , اوالاعتداء المادي الذي ينصب على الشيء المحمي بالقانون، و هذا هو الجانب الموضوعي للجريمة.

الركن المعنوي و يتجلى في حرية الإرادة في اختيار ارتكاب الجريمة من عدمها. و هذا هو الجانب الذاتي للجريمة.[10]

تعريف جرائم العنف : يقصد بجرائم العنف كافة صور السلوك المخالفة للقانون التي تتخذ طابعا عنيفاً ، وتحدث ضرراً وأذى للأفراد الذين يقع عليهم الفعل الإجرامي، وتعد جرائم العنف كالقتل والاغتصاب والاعتداءات الخطيرة والسرقة بالإكراه بمثابة انتهاكات واضحة لمعايير الجماعة والقانون.[11]

وعرفت المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة جرائم العنف بأنها: «الجرائم التي يصاحبها استعمال غير قانوني لوسائل القسر المادي أو البدني في الإضرار بشخص أو بشئ أو ابتغاء غايات شخصية أو اجتماعية أو سياسية، ومن أمثالها جرائم القتل

[10] حسين على الغول ، علم النفس الجنائي ،مرجع سبق ذكره ، 76 .

[11] السيد عوض ،جرائم العنف والملكية بين الطلاب في مصر ،المؤتمر الدولي للحوار بين الحضارات، جامعة حلوان ،القاهرة: ابريل 2014م ،14.

والاغتصاب والخطف والسطو المسلح ،وقطع الطريق وهتك العرض بالقوة أو التهديد والسرقة بالإكراه والتخريب والشغب الاجتماعي والاغتيال.[12]

كما عرف تقرير العدالة الجنائية الأمريكي جرائم العنف بأنها الجرائم التي ترتكب ضد الأشخاص كجرائم القتل ، والاغتصاب ، والسلب أو السطو ،والخطف والاعتداء.

كما حدد مكتب التحقيق الفيدرالي (F.B.I) في تصنيفه لجريمة العنف في الولايات المتحدة الأمريكية ، فيما يلي.

جرائم العنف متمثلة في :

- جرائم عنف ضد الأشخاص وتشمل جنايات القتل العمد والشروع فيه، والضرب المفضي إلى الموت، والضرب المفضي إلى عاهة، والتهديد.

-جرائم عنف ضد أمن الدولة وتشمل جنايات الرشوة، والتزوير، والاختلاس، وتقليد الأختام، ومقاومة السلطات، والتزييف، وتعطيل أو تعريض وسائل المواصلات والاتصالات للخطر.

-جرائم عنف ضد الأموال وتشمل جنايات السرقة بالإكراه، والحريق العمد، وتسميم الماشية.

-جرائم عنف ضد الآداب، وتشمل جنايات الخطف، وهتك العرض والاغتصاب..[13]

بعض العوامل المؤدية لجرائم العنف :

يرتبط العنف بجميع أشكاله ارتباطاً وثيقاً بالمحددات الاجتماعية مثل، ضعف الحكم وضعف سيادة القانون والقواعد الثقافية والاجتماعية والقواعد القائمة على نوع الجنس والبطالة والدخل والتحول الاجتماعي السريع وفرص التعليم المحدودة ، كما ترتبط عوامل الخطر الشاملة مثل حيازة الأسلحة النارية وغيرها من الأسلحة وتعاطي الكحول المفرط ارتباطاً شديداً بأشكال متعددة من العنف، وتسهم هذه العوامل مجتمعةً في تكوين أجواء اجتماعية تؤدي إلى العنف ويصعب تحقيق استمرار مكاسب الوقاية من العنف في غياب الجهود الرامية إلى التصدي لهذه العوامل، ويجب بالتالي أن تحدد أي استراتيجية شاملة للوقاية من العنف السبل الكفيلة لتخفيف وطأة هذه المخاطر أو الوقاية منها.

جرائم العنف في ليبيا:

تظل جرائم العنف من أكثر الجرائم انتشاراً واخطرها تهديدا للأمن والسلم الاجتماعي في المجتمع الليبي ، حيث أضحت من اكثر الجرائم ارتفاعا على المستوى العالمي. فمن خلال العرض السابق للإحصائيات المسجلة في دول تعد الأولى تقدما في العالم ، وتعاني من ارتفاع في جرائم العنف ، رغم الامكانيات الاقتصادية والامنية والثقافية والعلمية، فلا توجد أي وجه

[12] عباس أبوشامة عبد المحمود ، جرائم العنف وأساليب مواجهتها في الدول العربية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض: 2012م ، 24 .

[13] عبد الله عبد الغني غانم ،جرائم العنف وسبل مواجهتها ،جامعة نايف للعلوم الامنية ،الرياض : 2004 م ، 15 .

للمقارنة بدولة مثل ليبيا ، دولة لا توجد فيها أي مؤسسات سياسية أو اقتصادية ولا مؤسسات امنية ، ولا توجد فيها أي ضوابط رادعة للإنسان إلا الضابط الذاتي ، أو القوة المضادة ، فجرائم العنف في المجتمع الليبي ظاهرة اعتاد الناس مشاهدتها وتعرض العديد منهم للاعتداء سوء كان هذا الاعتداء على المال ام البدن ،ولا ابالغ اذا قلت بأنه لا يوجد مكان في ليبيا شرقاً وغرباً وجنوباً لا يعاني من جرائم العنف، فقد طالت الاعتداءات على مراكز الشرطة التي يعوّل عليها في بسط الأمن الى دور العبادة إلى المدارس و المستشفيات الى الجامعات والأسواق والطريق العام ومحطات الوقود ، وداخل الاحياء السكنية الى المصانع والمعارض والمحال التجارية الى المشاة في الطريقات العامة الكل يعاني من جرائم العنف، الأطفال، النساء، الرجال ، من جرائم الخطف للابتزاز بالأموال الى الإغتصاب الى القتل العمد والحرابة والسطو المسلح، الى الضرب المؤدي للموت ... كل هذه الانواع المختلفة من جرائم العنف تحدث كل يوم بل كل ساعة تمر تحدث جريمة عنف في ليبيا من 2011م الى وقتنا هذا فالكل هدف لهؤلاء المجرمين .

وذكر "مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية" التابع للأمم المتحدة أنه بحلول أكتوبر/تشرين الأول، كان حوالي 2.44 مليون شخص في حاجة للمساعدات الإنسانية والحماية.

ولم يُعرف بعد عدد القتلى والمصابين في صفوف المدنيين، ولكن ما يقرب من 20 ألف شخص أُصيبوا خلال الفترة من مايو 2014 إلى مايو/أيار 2015 ، حسب تقديرات الأمم المتحدة، ولقي ما لا يقل عن 600 مدني مصرعهم في غضون عام 2015 وفقاً لتصريحات المدعية العامة في "المحكمة الجنائية الدولية".[14]

ترتيب ليبيا في مؤشر الجريمة العالمي :

صدر التقرير السنوي لمؤشر الجريمة العالمي على موقع موسوعة قاعدة البيانات «نامبيو» وتعد هذه موسوعة قاعدة البيانات نامبيو Numbeo إحدى أكبر قواعد البيانات على شبكة الإنترنت في العالم، ويتضمن تصنيفاً لنحو 117 دولة من دول العالم ، وجاء في التقرير السنوي للموقع بخصوص الجريمة المنظمة، أن ليبيا احتلت المركز 22 عالميا في معدل ارتفاع الجريمة والأولى عربيا بتقييم 57,81.[15]

وفي التقرير الصادر عن جهاز المباحث العامة الليبي فإن عدد الجرائم الجنائية التي سجلها منذ عام 2011 الى 2016 قد بلغت 55 ألف جريمة تختلف ما بين قتل واختطاف

[14] تقرير منظمة العفو الدولية ، حالة حقوق الانسان في العالم ، 2015م – 2016م ،283.

[15] عبدالباسط غبارة ،بوابة إفريقيا الإخبارية 12-16، 2016م.

وابتزاز، مشيرا إلى أن هذه الإحصائية شملت 35 مديرية أمن في البلاد لكن 20 مديرية أخرى لم تشملها إحصائيات الجرائم المرتكبة في نطاقها.[16]

ولا تزال الجرائم المُرتكبة في تصاعد مُستمر وسط حالة الإفلات من العقاب نتيجة انهيار الأجهزة الأمنية والقضائية التي عجزت عن ملاحقة الجُناة، وعادةً ما تُوثقُ الجرائمُ ضدَّ مليشيات مجهولة الهوية.

وتحت مرأى ومسمع من الجميع تقوم العصابات المسلحة بالاختطاف من أجل المال وتمارس شتى أنواع التعذيب والاغتصاب وأحيانا القتل ،وأصبحت عبارة "حرام عليكم عندكم ولايا" التي أطلقتها السيدة التي اغتصبت على يد الميليشيات حيث كانت تطالب أفراد الميليشيات ألا يؤذوا ابنتها عنواناً لأغلب الصفحات الليبية وشعارا لبيانات عديد المحتجين على سوء الأوضاع في البلاد ، وقال المرصد الذي يتخذ من جنيف مقراً له في بيان صحفي ، في تقرير نشرته صحيفة (لوموند) الفرنسية تحقيقًا تضمن شهادات من رجال ونساء أكدوا تعرضهم للاغتصاب من قبل الميلشيات التي حاربت النظام الليبي السابق.

وعرض التقرير الذي استغرق إعداده ثلاثة أعوام، شهادات مروعة لانتهاكات حدثت بين أعوام 2011 و 2016 واستهدفت الرجال بشكل خاص، وسط شكوك أن الاغتصاب لا يزال مستمراً كاستراتيجية ممنهجة حتى اليوم من قبل فصائل ليبية.

وتبين أدلة تضمنًها التقرير أن الاغتصاب يستخدم بصورة ممنهجة لكسر السجناء في ليبيا، وأنهم يجبرون على الاعتداء الجنسي على بعضهم البعض، وإذا رفضوا يتم تهديدهم بالقتل، كما أنه يستخدم عند الاشتباكات لـــ "إذلال" المعارضين بعد الفوز، وقدم سجناء سابقون روايات مروعة عن كيفية استخدام الحراس لأشياء مختلفة، بما في ذلك عصا مكنسة لإدخالها في دبر السجناء الذكور بينما يتم تصوير الاعتداء على هواتف السجناء في معاملة غير إنسانية.[17]

وعلى وقع الصراعات المتجددة والفلتان الأمني المخيف الذى تشهده عدة مناطق ليبية ، جاء في البيان الصادر عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بليبيا، في سبتمبر الماضي ، الذي اعتبر فيه أن عمليات الاغتيال إحدى أبرز سمات المشهد الليبي المتأزم منذ سنوات، شانها في ذلك شأن الهجمات الإرهابية والإشتباكات المسلحة والحروب التي يزيد من حدتها إنتشار السلاح، والتي حصدت جميعها طيلة السنوات الماضية أرواح الآلاف في ليبيا. إضافة الى الاعتقال التعسفي والتعذيب والقتل خارج القانون والهجمات العشوائية والاختطاف والاخفاء

[16] أسامة العربي ، العربية. نت ، الخميس 16 ربيع الأول 1438هـ - 15 ديسمبر 2016م.

[17]إحسان عادل ، شهادات الاغتصاب والتعذيب الوحشي مرعبة في ليبيا ، المرصد الأورومتوسطي لحقوق لانسان، جنيف:،3، 11-2017م.

وتهجير الناس بالقوة من بيوتهم. وانهار نظام العدالة الجنائية المحلي في معظم أنحاء البلاد، الأمر الذي أدى إلى تفاقم أزمة حقوق الانسان ، الذي انعكس سلبا على السلم والأمن الاجتماعي لدى المجتمع الليبي وبشكل خاص على فئة الأطفال الذين تأثروا بشكل مباشر، وأصبحوا ضحايا العنف والألغام والمفخخات والجريمة المنظمة والاختطاف.

وأضاف بيان اللجنة، أنه ما يزال هناك قرابة 30 ألف طفل بعموم البلاد يكابدون الألم والمعاناة والأزمة الإنسانية والمعيشية والصحية والنزوح، حيث إن آمال وطموحات الأطفال المستقبلية في ليبيا تتحطم مع مرور الأيام، خصوصا أن منازلهم ومدارسهم تدمر، كما أن حياتهم باتت مهددة بشكل متزايد بسبب الأوضاع الإنسانية والمعيشية المأساوية.[18]

وفي التقرير الأممي عن جرائم العنف المرتكبة من الفصائل الليبية المسلحة ، يقول التقرير إن كل الفصائل ارتكبت انتهاكات ضد معتقلين وصحفيين ونشطاء حقوقيين، وتشمل قائمة الضحايا معتقلين، وصحفيين، ونشطاء حقوقيين. وتعرض الكثيرون للتعذيب والقتل.

ومن بين الجرائم الموثقة في التقرير، الهجمات العشوائية على المدنيين، كجرائم القتل والتعذيب والاغتصاب، وغيره من أشكال العنف الجنسي.

ويقول التقرير إن كل هذه الجرائم تحدث في مناخ من "العمد التام". وما يزيد الأمر سوءا هو مع انهيار النظام القضائي الليبي يقبع الآلاف في السجون منذ عام 2011م، أغلبهم بلا تحقيق جاد في قضاياهم، ويُحتجز بعضهم في مناطق سرية تديرها المجموعات المسلحة ، يتعرضون للحبس، والضرب، والاحتجاز الفردي، والصعق بالكهرباء، ومنع الطعام والمياه المناسبين، والتهديدات الجنسية، والابتزاز. [19]

وقال المبعوث الأممي لدى ليبيا غسان سلامة، بمناسبة "اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة" إن 31 امرأة قتلت وأصيبت 41 منذ بداية عام 2017م، بسبب العنف ضد المرأة في ليبيا، داعياً إلى ضرورة حماية جميع النساء والفتيات في ليبيا من العنف.[20]

وفي نفس التقرير قال سلامة إن الاقتتال العشوائي في المناطق السكنية والضربات الجوية والذخائر المتفجرة أسفرت هذا العام فقط عن مقتل و إصابة ما لا يقل عن365 ليبيا بينهم 79 طفلا.[21]

---

[18] عبدالباسط غبارة ، تزايد الضحايا وتوسّع دوائر العنف في ليبيا ، بوابة إفريقيا الإخبارية، 10 ,1 2017م.

[19] تقرير أممي: كل الفصائل الليبية "تعمدت ارتكاب جرائم حرب" ، BBC العربية ،25 فبراير 2016م.

[20] خالد أبو الخير، العنف في ليبيا ، إرم نيوز ،نوفمبر ,25 / 2017م.

[21] صحيفة الوسط ، العنف والقتل العشوائي في ليبيا ، السنة الثالثة، العدد 108،الخميس 26من ربيع الأول 1439 ه، 14 ديسمبر 2017 م، الموقع الإلكتروني ،.www.alwasat .

بعض العوامل المؤدية للجريمة في المجتمع الليبي

بالنظر الى ما تم عرضه من احصائيات عالمية ومحلية تبين الحجم الكبير من جرائم العنف وما تشكله من مخاطر على امن المجتمع واستقراره وخاصة في مجتمع تغلب عليهم الديانة الاسلامية والتي تحرم القتل والسرقة والحرابة والاعتداء على الغير حتى من غير المسلم الامر الذي دفع بالباحث الى البحث عن الاسباب المؤدية لهذه الجرائم.

تفسير المدارس السلوكية للسلوك الاجرامي :

تفسر المدارس الاجتماعية المختلفة السلوك الإجرامي عامة وجرائم العنف خاصة على أساس وجود علاقة وثيقة بين المحيط الاجتماعي للفرد وبين نزعته للسلوك العدواني وارتكاب جرائم العنف.

كذلك الفوارق الاجتماعية والطبقية وسوء توزيع الثروة الوطنية والنظرة المادية التي سادت عالم اليوم وجنوح الجميع إلى المظاهر الاستهلاكية والتقليد.

كل ذلك يجعل المجرمين يعيشون صور الحقد على المجتمع ويشعرون بالتفرقة والاضطهاد والقنوط والتي تترجم إلى شحنات من العنف تنفجر بمناسبة وبدون مناسبة، وقد تكون فردية أو جماعية أحياناً.

وسائل الاعلام وجرائم العنف:

يلعب الإعلام دورا اساسياً في المجتمع ، وذلك بإبراز الدور الذي قد يؤديه سلباً أو إيجاباً في نشر أو الوقاية من الانحراف والجريمة، وخصوصاً عند الأحداث، ولقد وجدنا أن الإعلام بقدر ما يقدم للمجتمع من خدمات جليلة بقدر ما يتسرب منه ما يزعزع العقيدة والقيم والمبادئ والأخلاق في نفوس أبناء مجتمعاتنا، بل ويدغدغ الغرائز دغدغة من شأنها أن توقف عقل الإنسان عن التفكير في العواقب، فيقدم على اقتراف الجريمة تحت ذلك التأثير القوي، مما يستلزم مراقبة هذه الوسيلة الهامة وتوجيهها لخدمة الأمة ومصالحها.

وفي ليبيا كان لبعض وسائل الاعلام المحلية والعربية ووسائل التواصل الاجتماعي دورٌ سلبيٌ في الترويج للعنف والفتنة والكراهية والتحريض على ارتكاب وممارسة العنف متخذة من التضليل الإعلامي والمعلومة الخاطئة سبيلا لذلك ، وقد انعكس ذلك على روح المشاهدين لهذه الحملات الاعلامية وخاصة فئة الشباب وتشبعهم بأعمال العنف التي رافقت هذا الصراع بين الأطراف المتصارعة، وقد نتج عنه تولد ردت فعل قوية على هؤلاء الذين تربوا في مناخ ملي بالفوضى واستيفاء الحقوق بالقوة الذاتية بعيدا عن سلطة الدولة، وقد كان نتاجه سلوك مضاد للمجتمع .

وفي دراسة قدمها محمد الأصفر أكدت نتائج الدراسة أن القنوات الفضائية الليبية قد لعبت دوراً في تغطية الأزمة بالتحيز لطرف على حساب آخر، كما أسهمت تلك القنوات في تأجيج الصراع، ولا تسعى إلى وضع الحلول للخروج من الأزمة، ولا يلتزم أغلبها بأخلاقيات المهنة والقواعد الحاكمة للممارسة الإعلامية، كما تخالف التشريعات القانونية والأخلاقية، وتستضيف في بعض الأحيان شخصيات تثير المشاكل، وهي لا تسهم في نقل الأخبار والمعلومات بحياد وموضوعية، ولا تطرح وجهات النظر المتعددة، ولا تزوِّد المشاهدين بالأخبار الواضحة عن الأزمة.

وكان جل تركيزها على العمليات العسكرية في شرق البلاد وغربها مستخدمة أسلوب المبالغة في طرح الموضوعات واستثارة العواطف حول القضايا التي يتم طرحها.[22]

وفي التقرير الصادر عن كلً من منظمة مجموعة حريات للتنمية وحقوق الإنسان وجمعية المراقب لحقوق الإنسان من خلال متابعتها لمستجدات الاحداث الجارية في ليبيا ، أوضحت أن هناك تصاعد لخطاب التحريض على العنف والكراهية في بعض وسائل الاعلام المحلية والصحافة الالكترونية مخالفة بدالك المبادئ الأخلاقية لقانون الإعلام ويعد انتهاكاً وإساة لاستخدام حرية الإعلام والتعبير وانتهاكاً لحقوق الانسان ، وهو نموذج صارخ لخطاب الكراهية والتحريض على العنف الذى سيسبب كثيراً من الانتهاكات التي تمارس على الآخرين، وتضع حياتهم في خطر ردات فعل المنساقين خلف خطاب الكراهية والعنف من قبل وسائل الإعلام التي استغلت الأوضاع الحالية والفوضى في نشر ثقافة الكراهية من عنف والحط من مكونات النسيج الاجتماعي لليبيين .[23]

انتشار حمل السلاح وجرائم العنف في ليبيا:

من مقال نشرته له صحيفة نيويورك تايمز الأميركية إلى دراسة أجراها صندوق الطفولة التابع للأمم المتحدة تفيد بأن ما تفقده الولايات المتحدة سنويا من سكانها بسبب العنف الناتج عن الأسلحة الشخصية يزيد على ما فقدته البلاد في الحربين على العراق وأفغانستان في أي عام، ويسرد الدكتور "باسم خفاجي" بعض الحقائق عن السلاح في أمريكا، منها:.

يتم إطلاق النار على 75 طفلاً في أمريكا كل يوم، يموت منهم 9 كل يوم، ويتعرض 6 كل يوم إلى إصابات وعاهات مستديمة، ويتعرض (100) ألف أمريكي كل عام لإطلاق النار عليهم. و(12791) هي جرائم قتل، و(16883) حالات انتحار، و(642) حالة إطلاق

[22] محمد علي الاصفر ،الفضائيات الليبية ودورها في الصراع السياسي العسكري ،دراسات اعلامية ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2014 م ،16.

[23] منتدي منظمة مجموعة حريات للتنمية وحقوق الانسان وجمعية المراقب لحقوق الانسان ، 7، اغسطس 2014 م.

نار خطأ. وازدادت الجرائم في بعض الولايات بدرجة (300%) عندما تم تحجيم حق الأفراد في حمل السلاح، ومنها العاصمة الأمريكية واشنطن، ومدينة نيويورك.[24]

وفي ليبيا شكل انتشار الأسلحة بعد أحداث فبراير 2011م وخاصة لدى الشباب المصدر الأبرز لممارسة العنف سواء بين الشباب انفسهم ام ضد الآخرين الأمر الذي زاد من حدوت جرائم القتل العمد والقتل الخطاء والسطو بالقوة وممارسة الحرابة والخطف للتشفي والخطف للفدية، وقد أكد رئيس بعثة الامم المتحدة الى ليبيا، غسان سلامة ان هناك 23 مليون قطعة سلاح في ليبيا، وهذا عدد كبير جدا ومهول، ويثير قلق الدول المجاورة لليبيا[25].

وفي جنيف قالت منظمة «هيومن رايتس ووتش»، إن «الجماعات المسلحة وبعض القوى التابعة لحكومتي ليبيا المتنافستين، ترتكب انتهاكات واسعة النطاق ضد الليبيين والأجانب، في ظل إفلات من العقاب.[26]

تعاطي المخدرات وجرائم العنف في ليبيا:

أكدت منظمة الصحة العالمية أن تعاطي المخدرات يرتبط بارتفاع نسبة الإنحراف والجريمة ، إذ سجلت في ألمانيا الفدرالية نسبة 30 % من المنحرفين هم مدمني الكحوليات، وهي نسبة جدّ مرتفعة في أوساط الانتكاسين، وسجّل في سويسرا ارتفاع الإنحراف في أوساط المتعاطين للمخدرات ، قدر بـــ 300% و بـــ 600 % في أعمال السرقة وهي نسبة ترتفع بشكل مفجع بين متعاطي الهيروبين . كما سجلت الولايات المتحدة الأمريكية نسبة 62 % من المساجين سنة 1986م المتعاطين للمخـــدرات، وهو عدد في ارتفاع مستمر، أما في بعض مناطق نيويورك 80 % من الجرائـــــم كانت مرتبطة بتعاطي المخدرات.[27]

شكل تفشي المخدرات في المجتمع الليبي ظاهرة خطيرة جدا، أنهكت البلاد والعباد بالإضافة الي بروز ظواهر الفساد المالي وتجارة السلاح، التي زادت من تعقد وصعوبة مكافحتها الى جانب الحدود المفتوحة على مصراعها بلا حسيب ولا رقيب التي لازالت تشكل تهديداً حقيقيا وخطيراً لاستقرار الدولة الليبية.

ومع سقوط النظام السابق في ليبيا سنة 2011م ، زادت تجارة المخدرات حتى إن عصابات المخدرات الليبية أصبحت لديها شركات مع نظيراتها في إيطاليا وإسبانيا وفرنسا، وبحسب تقرير صحفيه إيطالية فإن المافيا الإيطالية أصبحت ليبيا مكان محبب لها لعبور تجارة مخدر الحشيش والكوكائين، من المغرب وموريتانيا، ليصل إلى ليبيا، ومن ثم إلى مصر ودول شمال البحر المتوسط. وتعتبر جمهورية مصر أحد أهم مصدر لحبوب

[24] جميل عودة ابراهيم ،العلاقة بين حيازة السلاح وحقوق الإنسان ، شبكة النبأ المعلوماتية ، 2622 ، 2017-01-28.
[25] اخبار ليبيا الان ، 5 ديسمبر، 2017.
[26] تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش، اخبار ليبيا اليوم، الخميس ،18 -1 2018م.
[27] سايل حدة وحيدة ،الإدمان على المخدرات والإجرام ، مجلة دراسات وابحاث ، 07/03/2015،

الهلوسة مثل " التراما دول و "الإكس تازي " حيت تصنع هناك بطريقة غير قانونية ويتم تهريبها أيضا إلى دول الخليج العربي.

ورغم انتشار السلاح و التنظيم العالي الجودة والخبرة والمعدات التي تمتلكها عصابات تهريب المخدرات، فأن الأجهزة الأمنية في ليبيا استطاعت ضبط كميات كبيرة مند بداية سنة 2017 وحتي منتصف مارس ، منها ما تم ضبطه حرس جمارك ميناء مصراته البحري، حيث قبض على شحنة بها أكثر من 240 مليون قرص مخدر نوع تراما دول.

و في شرق البلاد ضبطت مديرية الأمن الوطني طبرق كميات كبيرة من حبوب التراما دول بميناء طبرق البحري تصل لأكثر من 100 مليون قرص ،وكشف المتحدث باسم الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بمصلحة الجمارك" عن ضبط 170 طن من مخدر الحشيش خلال الفترة بين سنة 2014 و 2015م.[28]

ويأتي خطر المدمن على المجتمع عندما تأتي اللحظة التي تطلب الخلايا العصبية في الجسم هذه المادة المخدرة، فإذا لم يتناولها المدمن ينقلب من إنسان إلى وحش في حالة تشبه الجنون، يمكن أن يقتل أو يسرق في سبيل الحصول على المال اللازم لشراء هذه المادة المخدرة وهنا سر البلاء، حيث يتجه المدمن لاقتراف أي سلوك شاذ أو محرم أو محذور.

ضعف الضوابط الرسمية وغير الرسمية وجرائم العنف في ليبيا:

الضبط الاجتماعي نظام قديم عرفته البشرية وعرفه الإنسان منذ القدم واتخذ لتحقيقه بعض الأساليب لتنظيم العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع من أجل إشباع حاجاتهم ولضمان استقرار المجتمع واستمراره ، عرْفت دائرة المعارف الأنثروبولوجية الضبط الاجتماعي بأنه " حث الأفراد على الامتثال للسلوك المتوقع منهم في ثقافتهم، من خلال وسائله الرسمية وغير الرسمية.

وذهب "هيرشي" إلى أن السلوك المنحرف والعنيف يرجع إلى ضعف روابط المجتمع وانهيارها

فقوة الارتباط التي تربط الفرد بالآخرين الوالدين والأصدقاء أي الروابط الودية والعاطفية يمكن أن تمنع ممارسة العنف والوقوع في الانحراف وتعد بمثابة ضوابط اجتماعية.

يقول ابن خلدون إن "الإنسان بحاجة إلى سلطة ضابطة لسلوكه الاجتماعي، وأن عمران المدن بحاجة إلى تدخل ذوي الشأن والسلطان من أجل فاعلية النوازع وحماية المنشآت

[28] - عبد السلام الراجحي ، المخدرات في ليبيا ، صحيفة ليبيا الخبر الالكترونية ، 18-3-2017م.

ووسائل الضبط التي تحقق هذه الغاية تتمثل في: الدين، والقانون، والآداب العامة، والأعراف، والعادات، والتقاليد.[29]

ويصنف بعض العلماء الضبط الاجتماعي الى شكلين رئيسين هما:

1. الضبط القهري.
2. الضبط المقنع.

وينشأ الشكل الأول عن فاعلية القانون والحكومة، ويصاحب عادة بالقوة أو الخوف من القوة، فأنماط السلوك الرادعة في حالات الجريمة إنما هي نوع من الضبط القهري الذي يمارسه المجتمع لمنع الجريمة وردع الآخرين من اقتراف السلوك الذي يتنافى مع القيم والمعايير الاجتماعية، أما عن الضبط المقنع، فهو الضبط بسبب الطاعة الصادرة عن رغبة مما يسهل تطبيقه لأنه لا يحتاج إلى مؤسسات رسمية تشرف على تطبيقه، وهو " ضبط داخلي لا شعوري" يصدر عن مشاعر الفرد ورغبته وليس خوفا من سلطة أو قانون معين.[30]

ويعرف في مجتمعاتنا الإسلامية بالوازع الديني، حيث يضع الفرد الخوف من الله أمام كل أقوله وأفعاله ، فالتشريع الإسلامي يستمد سلطته من الخالق سبحانه وتعالى، ويعتمد في سلطته على وازع الضمير الذي يوجه الإنسان، ويتحكم في تصرفاته ,وتعد سلطة الضمير المؤمن على الإنسان أقوى من أي سلطة خارجية .

وعندما يعتري منظومة الضبط الخلل والضعف، فان ذلك ينعكس على الحياة الاجتماعية بمختلف أوجهها، وقد أظهرت الفترات التاريخية التي كانت تمثل منعطفات حادة بأنها قد انضوت على حالات من التفكك على المستوى الاجتماعي والشخصي، حيث تسود المجتمع ما يسميه كارل مانهايم بحالة "الأنومي" Anomic "اللا معيارية" أو السلوك العشوائي الذي يتسم بعدم الوضوح والحيرة والخلل في القيم الاجتماعية وشيوع الأمراض النفسية المختلفة كالإدمان والجنون والانتحار.

إن انهيار المؤسسات الأمنية وانتشار مظاهر التسلح في المجتمع الليبي ، ونهب مخازن الأسلحة بعد فبراير 2011م في غياب شبه تام للمؤسسات الرسمية من الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية والقضاء والجمارك ومكافحة المخدرات، قد قلب المعادلة وأصبحت هذه الأجهزة تحت رحمة المليشيات المسلحة التي تشكلت بعد سقوط النظام السابق واندمج فيها بعد الثورة جزء ممن كانوا خلف القضبان، مما جعلهم متمسكين بهذا السلاح

[29] د. أوموسى ذهبية و.موساوي فاطمة الزهراء ، الضبط الاجتماعي وعلاقته بعنف الطالبات المقيمات بالحي الجامعي ، مجلة البحوث والدراسات العلمية ،جامعة الدكتور يحيى فارس ،2015م ، 12.

[30] محمد بن عبدالله الزامل ، الدين والضبط الاجتماعي ، جامعة الملك سعود، كلية التربية ، 1425 هـ ، 8 .

لحماية أنفسهم من العودة الى السجون والحصول على المكاسب المادية بالترهيب والترغيب، إضافة إلى ممن ارتكبوا جرائم بعد سقوط النظام.

كما شكلت فرصة لبروز الجريمة المنظمة وانتشار عمليات التهريب لجميع السلع والبضائع والمنتجات النفطية ، وخردة الحديد والألمونيوم والنحاس وتهريب السيارات والآلات وقطع الغيار إضافة الى تهريب الحيوانات والهجرة غير الشرعية، وتهريب المخدرات، فالأرض الليبية أضحت مفتوحة للجريمة بجميع أنواعها ،إضافة إلى الصراعات الجهوية الدامية ، وقد دفع هذا بالكثير من المسلحين الى ممارسة عمليات السطو المسلح والحرابة في الطرقات العامة والمحال التجارية والإعتداء على المؤسسات والأملاك العامة للدولة ، وكان الهدف من هذه الجرائم الحصول على المال بشتى الطرق، في ظل غياب قوة الدولة للدفاع على حدودها.

وفي تقرير صادر عن منظمة «هيومن رايتس ووتش» في بيان صادر عنها ، أنه منذ اندلاع الصراع في مايو سنة 2014م، قتلت الجماعات المسلحة بشكل غير قانوني، وأخفت، وعذبت، وشردت قسرا، واحتجزت تعسفيا أشخاصا بسبب دوافع سياسية، أو اقتصادية، أو جنائية، مؤكدة أن مئات الآلاف من الليبيين ظلوا نازحين ، كما قالت المنظمة، إن المؤسسات الرئيسية في ليبيا لا سيما مؤسسات إنفاذ القانون والقضاء، تعاني من خلل وظيفي في معظم أنحاء البلد، مما يكفل عملياً الإفلات من العقاب على الصعيد المحلي.[31]

جرائم العنف في العاصمة طرابلس :

في العاصمة طرابلس صدر التقرير السنوي لسنة 2017 م من مكتب البحث الجنائي طرابلس والمتعلق بالجريمة ومكافحتها ، وقد ذكر التقرير أن عدد المخطوفين لكامل السنة بلغ 676 مخطوف عاد منهم 100 حالة حتى نهاية السنة وبقي 576 في عداد المخطوفين ،أما بخصوص سرقة السيارات ، فقد سجلت مراكز الشرطة في مختلف مناطق العاصمة 1233 جريمة سرقة سيارات منها 615 سيارة سرقت بالإكراه ، وقد تم إعادة 109 سيارة فقط إلى أصحابها ، أما بخصوص جرائم السرقة بالإكراه، فقد سجلت 130جريمة ، كما سجلت 18 قضية انتحار و219 قضية قتل، والعثور على 74 جثة، تم التعرف على هويات 68 منها .[32]

سبل مواجهة جرائم العنف في ليبيا:

[31]- تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش، اخبار ليبيا اليوم، الخميس ،18 -1 2018م.

[32] تقرير**مكتب البحث الجنائي طرابلس** ،الفترة من 1-1 -2017 الى 31 -12 -2017م ، مديرية امن طرابلس ، وزارة الداخلية .

إن انتشار جرائم العنف في المجتمع الليبي، جاء نتيجة غياب دور مؤسسات الدولة وانهيار منظومة الضبط الرسمي المتمثلة في ضعف قوة الشرطة والهيئات القضائية وتعطلها عن العمل، التي اضحت تحت رحمة المليشيات المسلحة، الأمر الذي من انتشار جرائم العنف في غياب تام للملاحقة القانونية، كما أن سبل مواجهتها في ليبيا يختلف عن بقية الدول الاخرى، لما تعانيه الدولة الليبية من التغير السياسي الذي مرت به البلاد منذ سنة 2011م، وما تسببه من انهيار شبه تام للمنظومة الأمنية في البلاد ، أعطى الفرصة للعديد من المجرمين للقيام بارتكاب الجرائم بجميع أنواعها بما فيها جرائم العنف التي تعد من أخطر الجرائم، وتشكل تهديداً حقيقياً على أمن المجتمع واستقراره وعامل من عوامل عرقلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية وسببا رئيسياً في هروب الاستثمارات المحلية والأجنبية من البلاد ، وانتشار البطالة والفقر والزيادة المستمرة في الفوضى عليه، فأن التصدي للجريمة بشكل عام وجرائم العنف بخاصة هو خطوة في تحقيق الاستقرار والتنمية وبخاصة أن الجريمة في ليبيا ارتبطت بانتشار السلاح .

وعليه، فأن من أولويات مواجهة جرائم العنف هو القضاء على انتشار السلاح والتشكلات المسلحة وذلك من خلال خطة جماعية بين الحكومة والمجتمع ، يتم فيه إخلاء مقرات المليشيات حتى لا يجدون مئوي لهم يجتمعون فيه ، مع العمل على إعادة تأهيل المسلحين غير المؤهلين في برامج تنموية ،وإبعادهم عن المحيط الثقافي المشحون بالعنف والعدوان، والتركيز على المنابر الدينية ووسائل الاعلام للمساهمة في إعادة الضوابط الذاتية للفرد، والاسراع في توحيد المؤسسة العسكرية مع تقوية الأجهزة الأمنية بجميع فروعها، مع رفع الغطاء الاجتماعي عن جميع المجرمين ودعم مؤسسات الدولة الامنية هو من أولويات الدولة للقيام بدورها تجاه مواطنيها.

- كذلك إعداد لجان اجتماعية بالتعاون مع القضاء لتسليم السلاح وإعادته الى صناديقه وفق برنامج معد تتوفر فيه الثقة الكاملة بين المسلِّمين للسلاح والمستلمين له.
- مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية التي تعد من أخطر العوامل المؤدية للجريمة عامة وجرائم العنف خاصة ،عن طريق فرض الرقابة الدقيقة على المنافذ الحدودية في شرق البلاد وغربها، وتوعية الشباب عن طريق حملات توعوية لمخاطر هذه الظاهرة في الإعلام ومنابر المساجد وداخل المدارس والكليات الجامعية وفي الشوارع العامة.
- العمل على بناء الثقة وغرس روح الحوار والتسامح والتفاؤل وقبول الآخر والابتعاد عن التعصب والروح العدوانية المقيتة بين أبناء الوطن الواحد.

- كذلك العمل على تفعيل مشاريع التنمية والتركيز على المشاريع الصغرى التي تخدم الطبقات الفقيرة في المجتمع ، مثل الصناعات الغذائية والصناعات الورقية ...الخ.
- تفعيل دور الخدمة الاجتماعية والصحة النفسية داخل مؤسساتنا التعليمية وبمختلف المراحل من مرحلة التعليم الأساسي الى مرحلة التعليم المتوسط والجامعي التي تعد من أهم المراحل العمرية **وأخطرها** على الفرد والمجتمع ،وخاصة أن أغلب من هم يمارسون جرائم العنف من هذه الفئات العمرية، بحيث يستطيع الأخصائيون الاجتماعيون والنفسيون مراقبة سلوك المنحرفين في بداية انحرافهم مما يسهل ضبطهم وعلاجهم .

الاهتمام بالأسرة باعتبارها النواة الأولى للمجتمع للقيام بدورها الأمثل في التنشئة الاجتماعية بالشكل الصحيح، والعمل على تقديم المساعدات المادية والمعنوية وترشيدها من قبل مختصين بطرق التربية السليمة، القائمة على الاسس العلمية والنابعة من القيم الإسلامية الصحيحة.

الـــخلاصـــة:

تعد ظاهرة جرائم العنف من أكثر الظواهر التي شكلت هاجساً أمنياً للمجتمع الليبي، باعتباره يمس حياة المواطن اليومية بشكل مباشر مما عكس تهديدا حقيقياً لأمنه و استقراره وحريته التي ثار من أجلها ، حيث بات المواطن مترقباً وخائفا على ذاته وابنائه وماله من القتل والخطف والاغتصاب والحرابة، بحيث اصبحت حريته مقيدة وكأنه في حقل ألغام، ولهذا جاءت هذه الدراسة للمساهمة للتعريف ببعض العوامل التي يرها الباحث تسهم في حدوث هذه الظاهرة مع طرح بعض السبل التي قد تساعد المختصين في الحد منها، وإن كانت الصعوبات كبيرة ولكن تظل العزيمة لتحقيق الأمن والاستقرار أكبر في حالة تكاثف جهود الخيرين من أبناء هذا الوطن، وقد يلاحظ البعض أن هذه الدراسة تركز جزء منها على الجماعات المسلحة والبحث متعرض لجرائم العنف، أقول إن هذا راجع إلى دور بعض الجماعات المسلحة في ارتكابهم لجرائم العنف والاحتماء ببعضهم للافلات من العقاب ، الأمر الذي زاد في استفحال الظاهرة بشكل كبير وخطير جداً.

نتائج البحث:

توصل الباحث في بحثه هذا الى النتائج الاتية :

1- توصل البحث الى أن انتشار السلاح هو من أكثر العوامل التي أوصلت المجتمع إلى هذه الحالة من الفوضى والتردي الأمني داخل البلاد بشكل شبة تام مع غياب شبه كامل لدور المؤسسات الضبطية من شرطة وقضاء، بسبب ضعف قدراتها التسليحية امام المليشيات المسلحة.

2 – تعد المخدرات والمؤثرات العقلية من أبرز العوامل مساهمةً في الاندفاع للجريمة ،وذلك لتأثير المخدرات على عقلية المتعاطي وغياب عقله بسبب التعاطي، وحاجته للحصول على المال الكثير لتأمين كميات كبيرة من تلك السموم للإدمان عليها.

3- الدور التحريضي للإعلام والابتعاد عن ممارسة دوره الحقيقي في توعية الشباب لزرع روح الحوار ابعادهم عن روح التعصب القبلي والجهوي ، هناك بعض الفضائيات الليبية والعربية ساهمت إلى حدٍ كبيرٍ في إذكاء روح الكراهية والتحريض على ممارسة جرائم العنف تحت شعارات واهية مما أدى إلى حدوث جرائم عنف

مراجع البحث

1 – ابراهيم عبد الرحمن الطنحيس ، دراسات في علم الاجتماع الجنائي، دار العلوم للطباعة والنشر، القاهرة :2004 م.

2 – إحسان عادل ، شهادات الاغتصاب والتعذيب الوحشي مرعبة في ليبيا ، المرصد الأورومتوسطي لحقوق الانسان، جنيف:،3، 11-2017م.

3 – اخبار ليبيا الان ، 5 ديسمبر، 2017.

4- أسامة العربي ، العربية. نت ، الخميس 16 ربيع الأول 1438هـ – 15 ديسمبر 2016م.

5 – التقرير السنوي لمؤشر الجريمة العالمي على موقع موسوعة قاعدة البيانات «نامبيو» ، ساسة بوصة ، 4 ديسمبر,2016 .

6 – السيد عوض ،جرائم العنف والملكية بين الطلاب في مصر ،المؤتمر الدولي للحوار بين الحضارات، جامعة حلوان ،القاهرة: ابريل 2014

7 – أوموسى ذهبية وموساوي فاطمة الزهراء ، الضبط الاجتماعي وعلاقته بعنف الطالبات المقيمات بالحي الجامعي ، مجلة البحوث والدراسات العلمية ،جامعة الدكتور يحيى فارس ،2015م .

8 – تقرير أممي: كل الفصائل الليبية "تعمدت ارتكاب جرائم حرب" ، BBC العربية ،25 فبراير 2016م.

9 ¯تقرير منظمة العفو الدولية ، حالة حقوق الإنسان في العالم ، 2015م – 2016م، 283.

10 – تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش، أخبار ليبيا اليوم، الخميس ،18 -1 2018م.

11 – تقرير**مكتب البحث الجنائي طرابلس** ،الفترة من 1-1 -2017 الى 31 -12 -2017م، مديرية امن طرابلس ، وزارة الداخلية .

12 – تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش، أخبار ليبيا اليوم، الخميس ،18 –1 2018م.
تقرير منظمة الصحة العالمية عن الصحة والعنف ، جنيف : 2014م.
13 – جميل عودة ابراهيم ،العلاقة بين حيازة السلاح وحقوق الإنسان ، شبكة النبأ المعلوماتية ، 2622 ، 2017-01-28.
14 – حسين على الغول ،علم النفس الجنائي،مطبعة البردي، العاشر من رمضان القاهرة: 2008 م.
15 – خالد أبو الخير، العنف في ليبيا ، إرم نيوز ،**نوفمبر ,25 / 2017م.**
16 – زكريا بن يحي ،العنف في عالم متغير ،ط1،مكتبة فهد الوطنية للنشر، مكة المكرمة ، 2007م
17 – عباس أبوشامة عبد المحمود ، جرائم العنف وأساليب مواجهتها في الدول العربية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض: 2012م .
18 – سايل وحيدة ،الإدمان على المخدرات والإجرام ، مجلة دراسات وأبحاث ، 07/03/2015،
19 – صحيفة الوسط ، العنف والقتل العشوائي في ليبيا ، السنة الثالثة، العدد 108،الخميس 26من ربيع الأول 1439 ه، 14 ديسمبر 2017 م، الموقع الإلكتروني www.alwasat.،
20 – عبد الله عبد الغني غانم ،جرائم العنف وسبل مواجهتها ،جامعة نايف للعلوم الامنية، الرياض : 2004 م .
21 – عبدالباسط غبارة ، تزايد الضحايا وتوسّع دوائر العنف في ليبيا ، بوابة إفريقيا الإخبارية، 10،1, 2017م.
22 – عباس ابو شامة عبد المحمود ، جرائم العنف وسبل مواجهتها في الدول العربية، ط1،الرياض: 2003م.
23 – عبد السلام الراجحي ، المخدرات في ليبيا ، صحيفة ليبيا الخبر الالكترونية ، 18-3-2017م.
24 –عبدالباسط غبارة ،بوابة إفريقيا الإخبارية 12-16،, 2016م.
25 – عثمان على اميمن ،علم النفس الاجرامي ،دار الخمس للطباعة ،2005م.
26 – عنف الشباب ، منظمة الصحة العالمية ،صحيفة وقائع رقم 356 ،كانون الثاني ، تموز يوليو 2016 م.

27 – محمد الامين البشير، تعزيز الجانب الاجتماعي ، في المدخل الأمني للوقاية من الانخراط معدل جرائم العنف في الولايات المتحدة ، أبوظبي – سكاي نيوز عربية ، الأربعاء 20 يناير, 2016 – 05:34 بتوقيت أبوظبي .

28 – محمد توفيق محمد "الحاج حسن ،أهمية ودور الأمن الحضري في الحد من الجريمة في المدن الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة النجاح الوطنية، نابلس: 2007م .

29 – محمد علي الاصفر ،الفضائيات الليبية ودورها في الصراع السياسي العسكري ،دراسات اعلامية ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2014 م.

30 – محمد بن عبدالله الزامل ، الدين والضبط الاجتماعي ، جامعة الملك سعود، كلية التربية ، 1425 هـ .

31 – محمود سعد الخولي ،العنف المدرسي الاسباب وسبل المواجهة ،مكتبة الانجلو المصرية ،القاهرة :2008م.

32 – منتدي منظمة مجموعة حريات للتنمية وحقوق الانسان وجمعية المراقب لحقوق الانسان ، 7، اغسطس 2014 م.

33 – منظمة الصحة العالمية ، ملخص التقرير العالمي لعام 2014 عن وضع الوقاية من العنف، مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة التنظيمات الارهابية ،جامعة نايف، الرياض: 2012م.

الفهـــــــــــرس

ر.ت	عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
1	معالم منهج الإمام مالك في الاستدلال بأقوال الصحابة	فرج رمضان الشبيلي	4
2	أثر الخلوة الصحيحة بالمعقود عليها	سليمان مصطفى الرطيل	22
3	اختلاف الصيغ الصرفية في القراءات القرآنية الواردة في معجم تاج العـــــروس وأثره في المعنى	محمد إمحمد أبوراس عبد الرحمن بشير الصابري	47
4	اختلاف النحاة حول معنى (رُبَّ) وحرفيته	امباركة مفتاح التومي عبير إسماعيل الرفاعي	62
5	الإبداع البياني في المثل القرآني(نماذج مختارة)	مصطفى رجب الخمري	80
6	كتاب "إبراهيم رحومة الصاري 1918– 1972 ترجمته ونتاجه الأدبي" عرض ونقد	ميلود مصطفى عاشور	108
7	جهود الهادي الدالي في تحقيق مخطوط (السعادة الأبدية في التعريف بعلماء تنبكت البهية)	محمد مصطفى المنتصر	120
8	المقومات الطبيعية للسياحة ودورها في التنمية المحلية المستدامة في منطقة الخمس	عمر ابراهيم المنشاز معتوق علي عون	135
9	مقومات السياحة التاريخية والاثرية في شمال شرق ليبيا	عبدالسلام المركز	155
10	قراءة في نتائج مركز أورام مدينة مصراتة خلال الأعوام من 2013 وحتى 2015	عطية رمضان الكيلانى سالمة عبد الله الأبيض	185
11	دور الأسرة في ترسيخ القيم الأخلاقية لذى الأطفال بمرحلة الطفولة المتأخرة	أسماء حامد اعليجه	211
12	علاقة الأخلاق بالسياسة عند الفارابي	كميلة المهدي التومي	238
13	جرائم العنف في المجتمع الليبي	مفتاح ميلاد الهديف	250

14	انعكاسات غياب الأمن على التنمية في المجتمع الليبي بعد ثورة السابع عشر من فبراير (2011م)	بنور ميلاد عمر العماري	273
15	الصمود النفسي وعلاقته بأساليب مواجهة الضغوط (النفسية – الاجتماعية) لدى بعض من أمهات أطفال التوحد المترددات على مركز المقريف للتوحد بمدينة الخمس	حواء بشير معمر أبو سطاش حنان سعيد العورانـــــــــي	295
16	إضافة قيد وتأثير المعاملات (cj,aij)	مناف عبدالمحسن عبدالعزيز	324
17	Comparitive Study of Vector Space Model Techniques in Information Retrieval for Arabic Language	Fatima F. M. Yahia Ahmed M. Abushaala	340
18	Electrodeposition of semiconductors CuInTe2, Thin film solar cells	G. E. A. Muftah A.M. Alshuaib E. M. Ashmila	345
19	Further Proof on Fuzzy Sequences on Metric Spaces	Salma O Irhuma Fariha J Amer	356
20	The weibull distribution as mixture of exponential distributions	Adel Ali Ewhida	360
21	Expressive Treatment of Post-Traumatic Stress Disorder (PTSD) in Sexually Abused Children	Khaled Meftah Gezait	368
22	English Students' Attitudes towards Studying English Poetry	Khadija Ali Al Hapashy Amna Ali Al Mashrgy Hawa Faraj Al Borrki	378
23	Vocabulary knowledge and English reading obstacles faced by Libyan Undergraduate students at Elmergib University	Milad Ali	389
24	Difficulties Encountered by some Libyan Third – Year Secondary School Students in Forming and Using English Future Tenses	Najat Mohammed Jaber Suad Husen Mawal Aisha Mohammed Ageal	399

412	Naiema Farag Egneber Samah Abo-Dagh	An Acoustic Study of Voice On Investigating the difference between the effects of inductive and deductive approach in teaching grammar for sixth grade students in Anahda primary School	25
422	Salem Msaoud Adrugi Mustafa Almahdi Algaet Tareg Abdusalam Elawaj	Using Data Mining techniques in tracking the students' behavior in the asynchronous e-learning systems	26
432	الفهرس		27